

المخاطر الحالية والمستقبلية

يراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتواءم مع المتغيرات في الأسواق والمنتجات لتحقيق أفضل الممارسات المصرفية الدولية

أ. قياس درجة المخاطر الائتمانية

يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويستخدم البنك نظام تقييم متطور معد للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وعملاء المصرفية الخاصة وكذلك للمؤسسات المالية وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، ويسعى البنك دوماً لتطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء من خلال استخدام نماذج تقييم خاصة لتقييم أكثر دقة وعدالة، كما أن البنك شرع في تطبيق نظام لقياس تقييم درجة مخاطرة العملاء الأفراد والذين يتم منحهم التمويل من خلال برامج تمويلية معتمدة.

ب. مخففات وضوابط مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإتباع عدة طرق للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية إلى الحدود المقبولة، ومن أهم الطرق: عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قدرة العميل على سداد الالتزامات التمويلية، وتتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة مستويات و لجان ائتمانية مكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك أو من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية والخسارة الائتمانية المحتملة وحجم التسهيلات الائتمانية لكل عميل حسب مصفوفة الصلاحيات الائتمانية. إضافة إلى ذلك يقوم البنك باستيفاء ضمانات مقبولة تتناسب مع التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك، حيث تتنوع أشكال الضمانات القائمة في البنك لقاء التسهيلات الائتمانية على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك أو الرهن / على الأصول العقارية التجارية والسكنية، إضافة إلى التنازل المؤبد عن عوائد المشاريع في حال تمويل مشاريع محددة كذلك وجود كفالة مقابل التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث كما يتم استيفاء كفالة برنامج كفالة الداعم لتمويل المنشآت المتوسطة والصغيرة متى ما انطبقت شروط ومعايير البرنامج علماً بأن التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس برامج تمويله تتضمن معايير ائتمانية محددة إضافة إلى تحويل راتب العميل للبنك. كما يتم مراعاة العمل على عدم

جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك التعرض للمخاطر إلا ان تفادياً لذلك تتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعة إدارة المخاطر بالبنك المسئولة عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ومكافحة مخاطر الاحتيال وأمن المعلومات، والالتزام بمتطلبات البنك المركزي السعودي ولجته بازل، وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 29 إلى 34 باعتبارها مكملة لتقرير مجلس الإدارة. يتلخص أهمها فيما يلي:

استمرت مجموعة إدارة المخاطر خلال العام 2020م في العمل بما يسهم في تحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتطبيق أفضل الممارسات للتأكد من أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

يعتمد إطار عمل مجموعة إدارة المخاطر على ثلاث ركائز، هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر والهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة مجموعة إدارة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مجموعات وقطاعات الأعمال بالبنك، وذلك بناءً على تعليمات البنك المركزي السعودي .

فلدى البنك أطر عمل لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر، وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و السيولة ومخاطر العمليات والاحتيال . كما يراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتواءم مع المتغيرات في الأسواق والمنتجات لتحقيق أفضل الممارسات المصرفية الدولية:

1. مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتحملها البنك، نظراً لتعرضه لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية، وينقسم عمل مخاطر الائتمان إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة.

وجود تركيز ائتماني بالمحفظة الائتمانية والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع (نشاط) معين.

ج. الرقابة والتقارير

يتم اجراء مراجعة ائتمانية سنوية كحد أدنى شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع العملاء الحاصلين على تمويل تجاري من خلال مصرفية الشركات والمصرفية الخاصة للتأكد من استمرار وضع نشاط العميل واحتياجه التمويلي وحسن سير العلاقة الائتمانية بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة تتضمن تقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام كما يقوم البنك بقياس ومراقبة علامات التحذير المبكر لعملائه بشكل دوري لضمان سلامة موقفهم الائتماني .

يتم اعتبار وتصنيف عملاء الشركات الذين يحملون معدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة حيث يتم مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتقليص هذا التعرض الائتماني بشكل سليم وذلك بشكل نصف سنوي، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات ائتمانية لأغراض استهلاكية وبطاقات ائتمان على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حده.

يقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية الدولية المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها وعند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات ويقوم البنك بمراجعة المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعه كتعديل عوامل / مدخلات الاقتصاد الكلي التي يستخدمها البنك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك معدلات التخلف عن السداد وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية الناتجة عن أثر جائحة كورونا.

كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتويًا على تحليل للتركزات الائتمانية ومقارنتها بالنسب المعتمدة وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك.

2. مخاطر السوق

تعتبر مخاطر السوق من المخاطر الرئيسية التي تتعرض له معظم أنشطة البنوك، حيث أن التذبذب في الأسعار وأسعار هوامش الربح والعمولات يؤدي إلى نتائج سلبية وقد تؤدي بالتالي إلى خسائر للبنك، هذا بالإضافة إلى أن التغيير المفاجئ والمرتفع

في أسعارها قد يؤثر على السيولة الموجودة لدى البنك وكذلك قدره البنك التمويلية. وتشتمل مخاطر السوق على عدة أنواع من المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وهي كالتالي:

مخاطر معدل الربح: وتعرف بأنها التأثير المحتمل على ربحية البنك نتيجة التغيرات في اسعار العوائد في السوق، وغالباً ما تحدث التغيرات في الاسعار إما بسبب تحركات السوق عموماً، أو بسبب المصدر / اسباب معينة للمقترض.

مخاطر العملات الأجنبية: وهو الخطر الناتج عن التذبذب في أسعار الصرف للعملات على مراكز العملات الموجودة بالبنك. **ومخاطر الاستثمار في الأسهم:** وهي المخاطر الناتجة عن تقلبات في أسعار الاسهم وبالتالي التأثير على ربحية البنك وحقوق المساهمين. وبشكل عام فإن الهدف من إدارة مخاطر السوق للبنك هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق بهدف زيادة العوائد ضمن حدود السياسات المعتمدة لمخاطر السوق ومستوى المخاطر المقبولة للبنك.

وتنقسم مصادر التعرض لمخاطر السوق للبنك إلى:

مخاطر السعر: مخاطر انخفاض قيمة الورقة المالية أو الاستثمار **مخاطر المتاجرة:** وينشأ التعرض لمخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالعملات الأجنبية بسبب تلبية متطلبات البنك وعملائه من العملات الأجنبية. **ومخاطر لغير اغراض المتاجرة:** وينشأ التعرض لمخاطر السوق في المحافظ لغير اغراض المتاجرة في المقام الاول بسبب عدم مطابقة الموجودات وتواريخ استحقاقها مع تواريخ استحقاق المطلوبات وتأثير التغيير في الاسعار مع تنفيذ عمليات إعادة الاستثمار.

3. مخاطر السيولة

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بصفة عامة أو بنك معين بصفة خاصة، وتأخذ بعين الاعتبار احتمالية عدم قدره البنك على تلبية متطلبات التمويل بتكلفة معقولة (مخاطر تمويل السيولة)، أو عدم القدرة على تصفية مراكزه بالسرعة المعقولة مع المحافظة على السعر المناسب (مخاطر سيولة السوق).

المخاطر الحالية والمستقبلية (تتمة)

4. مخاطر العمليات

تُعرف مخاطر العمليات بمخاطر الخسائر التي قد تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم التقنية أو الاحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية -ويستثنى منها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة-. فمخاطر العمليات هي مخاطر ملازمة ومتأصلة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات ونظم البنك التقنية، والتي تنتج عن عوامل داخلية بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي تنشأ من عوامل خارجية، ومراعاة لذلك، انتهج البنك استراتيجية تعتمد على المشاركة الفعالة من الادارة التنفيذية في إدارة هذا النوع من المخاطر لما لها من تأثير على مختلف أنشطة البنك، حيث يسعى البنك باستمرار للعمل على الحد من تأثيرات مخاطر العمليات لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وذلك من خلال:

- أ. تحليل وتقييم الاهداف والانشطة الفرعية والعمل على تخفيض التعرض لمخاطر العمليات.
- ب. التعرف على مخاطر العمليات في المنتجات والخدمات القائمة والجديدة وأنشطة وعمليات ونظم تقنية المعلومات من خلال استخدام أدوات إدارة مخاطر العمليات التالية: حصر الخسائر التشغيلية بهدف التعرف على الفجوات الرقابية التي أدت إلى تلك الخسائر والعمل على وضع الاجراءات التصحيحية للحد من تكرار حدوثها مستقبلا، وتقييم المخاطر الملازمة والمتأصلة في أنشطة البنك المختلفة والعناصر الرقابية الموجودة لمعالجة تلك المخاطر، وجمع مؤشرات المخاطر الرئيسية بهدف متابعة ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات كوسيلة انذار أولي قبل حدوث الخطر.
- ج. المبادرة الاستباقية من إدارة البنك في معالجة مخاطر العمليات.
- د. التقييم المستقل والمستمر للعناصر الرقابية، والسياسات، والجراءات وأداء أنشطة البنك.
- هـ. الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والمعايير الدولية في إدارة مخاطر العمليات.
- و. تزويد الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بالتقارير الدورية عن نتائج تقييم المخاطر والخسائر التشغيلية التي تعرض لها البنك والجراءات التصحيحية لها.

حوكمة مخاطر السوق ومخاطر السيولة: تعمل إدارة مخاطر السوق على وضع الحدود والرقابة لمدى الالتزام بها وذلك من خلال تطبيق السياسات والحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن إدارة مخاطر السوق على المستوى الاستراتيجي بموجب المهام والمسئوليات الموكلة لها. كما أنه يتم تعيين حدود المحافظ والمنتجات وأنواع المخاطر استناداً إلى حجم السيولة في السوق والمخاطر الائتمانية المرتبطة بها وتحليل العمليات المنفذة والحد المستخدم من الحدود.

تصنف إدارة مخاطر السوق على أنها إدارة رقابية مستقلة ومسؤولة عن تنفيذ سياسات مخاطر السوق بفاعلية، كما أنها مسؤولة عن تطوير أساليب ومنهجيات إدارة مخاطر السوق في البنك وآليات القياس والافتراضات السلوكية للسيولة والاستثمار، والابلاغ فوراً عن أي تجاوزات للحدود المقررة إلى الإدارة العليا وفق آليات وجراءات صارمة موافق عليها ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الابلاغ عن التعرض لمخاطر السوق وتجاوزات الحدود بانتظام إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

عمل البنك على تنوع مصادر التمويل بهدف الحد من التعرض لمخاطر السيولة مما يقلل من درجة التركيز والحفاظ على مستوى مقبول من الاصول القابلة للتسييل، بالإضافة إلى وضع عدد من السياسات والمعايير لإدارة مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير خطة لأي حادثة طارئة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة. كما تتم مراجعة السياسات والجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل دوري وتخضع لموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

كما توجد عناصر رقابة إضافية غالباً ما تعمل على المحافظة على مستوى التعرض لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة الجاهزية في حال وقوع احداث عكسية مثل (اختبارات التحمل وجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة) حيث يؤدي الحصول على نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري إلى تحديد تأثير التغيرات في معدلات الربح و أسعار صرف العملات الأجنبية وعوامل المخاطر الأخرى على الربحية وكفاية رأس المال للبنك والسيولة، وترسل نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لتقييم الاثر المالي المحتمل في حالة حدوث احداث استثنائية. وقد عملت مجموعة ادارة المخاطر خلال العام 2020م على تحسين إداء الانظمة التقنية التي تساعد في عملية قياس مخاطر السيولة والسوق وادارة الموجودات والمطلوبات واعداد الدراسات المتعلقة بذلك وكذلك التقارير واختبارات التحمل كجزء من المنظومة التي تم العمل على تطويرها في أنظمة قياس لمخاطر السيولة والسوق.

5 مخاطر الاحتيال

4. تقييم مخاطر بشكل دوري يستهدف قطاعات الأعمال وقطاع تقنية المعلومات للكشف عن أي ضعف/مخاطر أمنية في الإجراءات أو ضوابط الأنظمة الأمنية.
5. الاشراف على عملية الالتزام بالأدلة التنظيمية الصادرة بهذا الشأن والتأكد من تطبيق الضوابط المرتبطة بالأمن السيبراني

استمرارية الأعمال

يدرك البنك مدى أهمية استمرارية الأعمال، ويتبنى خطة فعالة تتيح له الاستجابة الفورية والمناسبة لأي أحداث خطيرة أو طارئة. فقد نفذ البنك خلال عام 2020م اختبارين شاملين بهدف ضمان فعالية هذه الخطة. كما تم تنفيذ اختبار للتعافي من الكوارث واستهدف أنظمة البنك، حيث تم نقل هذه الأنظمة إلى مركز التعافي من الكوارث في البنك. كما طبق البنك بامتياز آلية العمل عن بعد خلال جائحة كورونا وسيواصل البنك تحديث وتطوير إمكانياته على صعيد التعافي من الكوارث، وتوفير التدريب المستمر فيما يتعلق باستمرارية الأعمال، وذلك لضمانجاهزية والاستجابة المثلى في حال وقوع أحداث خطيرة. وقد بدأ البنك بالفعل بتأسيس مركز جديد للتعافي من الكوارث، من المقرر إنجازه خلال عام 2021م.

الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

يعتبر البنك أن الالتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والاشرفية هو أحد أهم أسس نجاح البنك وعلى راس أولوياته، ويحافظ على سمعته ومصداقيته وعلى مصالح المودعين والمساهمين وكافة المستثمرين، وكذلك يوفر الحماية من العقوبات النظامية والقانونية.

دور قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

الالتزام وظيفه مستقلة تحدد وتقيم وتراقب مخاطر عدم الالتزام وتقدم النصح والمشورة وترفع التقارير حول مسائل الالتزام وذلك بهدف حماية البنك وسفرائه وسفرائه من التعرض للعقوبات النظامية أو الإدارية أو الخسائر المالية أو خسارة السمعة التي تحصل نتيجة الإخفاق في الإلتزام بالأنظمة والتعليمات والضوابط الرقابية ومدونة مبادئ وقواعد السلوك المهني والأخلاقي.

تعد مخاطر الاحتيال مصاحبة للمخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المنشآت بما في ذلك المنشآت المصرفية، لذا استمر البنك في سعيه لتطبيق أفضل الممارسات والمتطلبات من الجهات الرقابية والإشرافية للحد من تلك المخاطر. إذ عمل البنك على تطوير السياسات والإجراءات ذات العلاقة وزيادة نشر الوعي بين موظفي وعملاء البنك بطرق وأساليب اكتشاف حالات الاحتيال، كما طبق البنك طرق للقياس والحد من مخاطر الاحتيال من خلال تنفيذ تقييم لمخاطر الاحتيال ووضع الضوابط الرقابية للفجوات بهدف الحد من حدوثها أو تكرارها، حيث يُطبق تقييم مخاطر الاحتيال على المنتجات القائمة والجديدة. كما طور البنك آليات الرقابة على العمليات ووضع مؤشرات لفحص تلك العمليات وفق المعايير المعتمدة. كما استمر البنك في تطوير الأنظمة اللازمة لزيادة فعالية المراقبة والمساعدة في كشف حالات الاحتيال وكذلك تحسين وسائل وقنوات الإبلاغ عن حالات الاحتيال أو الاشتباه بها لموظفي وعملاء البنك وأصحاب المصالح الآخرين بما يتوافق مع معايير وتعليمات الجهات الرقابية والاشرفية وضمن إستراتيجية البنك للحد من المخاطر وجعلها ضمن الهوامش المقبولة.

6 مخاطر أمن المعلومات

مع تزايد الاعتماد المتنامي على تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات التقنية وما يصاحبه من مخاطر ناشئة ومحتملة قد تهدد وبشكل أساس الشبكة وأمن المعلومات، تعمل إدارة أمن المعلومات بالبنك على دعم نمو خدمات البنك التقنية عن طريق تقليل مخاطر المعلومات والتكنولوجيا وذلك بالتأكد من تطبيق معايير أمن المعلومات داخل البنك والتي تشمل الإتاحة، التكامل، والسرية. مع العمل على تقييم المخاطر بشكل مستمر لضمان تغطية جميع نقاط الضعف التقنية الموجودة في الخدمات او التقنيات المستخدمة من قبل البنك لتوفير الخدمات اللازمة للعملاء. ويشمل هذا التقييم لمخاطر أمن المعلومات النقاط التالية:

1. المشاركة في تقييم الخدمات، المشاريع التقنية و التغييرات الجديدة التي يتبناها البنك لتطوير أو تحسين خدماته الالكترونية.
2. تقييم مستوى الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني بشكل دوري لضمان فعالية الإجراء
3. تقييم الضعف الأمني في الخدمات التقنية، وذلك عن طريق عمل إجراءات فحص للثغرات الأمنية واختبارات اختراق على الأنظمة ذات الحساسية العالية، والتي قد تتكون بسبب التطور الرقمي داخل المنظمة.

المخاطر الحالية والمستقبلية (تتمة)

لكافة السفراء والسفريات، بهدف تعزيز معرفتهم واطلاعهم على كافة اللوائح المتعلقة بالالتزام، علاوة على تطوير مهاراتهم وقدراتهم في مجالات الالتزام. وكذلك البرامج المتخصصة التي تستهدف سفراء قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، بالإضافة إلى الدورات التدريبية عبر الإنترنت لسفراء وسفريات البنك، وبرامج التدريب للسفراء والسفريات الجدد والتي تركز على مواضيع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية. كما يشمل التدريب في هذا الإطار مجلس إدارة البنك، حيث يتم التركيز على تعزيز معرفة أعضاء المجلس بالأنظمة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

كما ينظم القطاع مبادرات توعوية مجتمعية بالتعاون مع الجامعات، بهدف عقد محاضرات توعوية للطلاب والطالبات.

يلتزم البنك باتباع الأنظمة والقوانين واللوائح التنظيمية بهدف حماية البنك وعملائه من المخاطر. وقد تم إعداد وإتاحة الوثائق اللازمة لموظفي البنك، والتي تتناول التطبيق الصحيح للأنظمة واللوائح ومعايير الالتزام كالسياسات والأدلة والإجراءات ذات الصلة.

سياسات الموارد البشرية

يعتبر التزام البنك بتطبيق الأنظمة واللوائح التنظيمية والتعليمات والسياسات واحداً من أهم قواعد وعوامل نجاحه وتميزه وحفاظه على سمعته ومصداقيته. وعليه، كان من الإلزامي أن يتعرف جميع سفراء وسفريات البنك على أهمية الالتزام باللوائح التنظيمية والتعليمات والسياسات المتعلقة بعمل البنك والمهام الموكلة إليهم، وتطبيقها دون أي خرق أو تقصير.

ويتولى قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية عدداً من المهام والمسؤوليات العامة التي تندرج تحتها بعض الوظائف المحددة ومنها:

- مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشاره
- مكافحة الاحتيال والفساد والجرائم المالية
- تقديم الاستشارات ودعم الوحدات الادارية
- تحديد وتحليل وتقييم مخاطر عدم الالتزام للعملاء والخدمات والمنتجات والمناطق الجغرافية وقنوات تقديم الخدمة ووضع الضوابط الرقابية والمعايير المناسبة لها.
- توثيق العلاقات مع الجهات التنظيمية والرقابية
- التدريب والتوعية
- رفع التقارير حول مسائل عدم الالتزام وتقديم التوصيات بشأن إجراءات التعامل معها

مراقبة وتقييم مدى فعالية تطبيق الأنظمة والتعليمات

يتولى قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية مسؤولية التأكد من توافق سياسات وتوجيهات وإجراءات ومنتجات وخدمات البنك مع الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات التشريعية والتنظيمية ومراقبة مدى فعالية التطبيق السليم لهذه السياسات والتوجيهات والإجراءات.

مبادرات الالتزام

يسعى البنك إلى تحسين وتطوير ثقافة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية لدى سفرائه وفي المجتمع ككل.

وتتمثل إحدى وظائف قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية في تنظيم حملات تثقيفية وتوعوية للسفراء والسفريات حول قضايا الالتزام ومكافحة الجرائم المالية. كما يجري البنك بشكل دوري برامج تدريبية حول الالتزام، تشمل التدريب على مواضيع الالتزام ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال والفساد